العرب
الجمعة 2019/12/20
السنة 42 العدد 11564

انحياز الإسلاميين الأصوليين إلى المحافظين: انتهازية تغلّب المصلحة

الحفاظ على الامتيازات الاجتماعية أكثر فائدة من مواجهة الإسلاموفوبيا المتصاعدة في بريطانيا

دعّم الإسلاميون الأصوليون في بريطانيا حزب المحافظين وصوتوا لبوريس جونسون، المعادي للمهاجرين والذي وصف النساء المسلمات اللواتي يرتدين الحجاب الكامل بـ"صناديق البريد". قدم الأصليون بتصويتهم للمحافظين مصلحتهم لا فقط على مبادئهم بل أيضا على مصالح المسلمين والعرب، وعموم المهاجرين، الذين يواجهون حملة عنصرية متصاعدة في المملكة المتحدة.

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

بين القراءات اللافتة بالنسبة إلى العرب والمسلمين لنتائج انتخابات مجلس العموم البريطاني والفوز الذي حققه حزب المحافظين اليميني فيها هو ذلك السلوك الانتخابي للأصوليين المسلمين في بريطانيا.

صَوّت معظم هؤلاء للحزب ذي النزعة الشوفينية، بخلاف ما استقر عليه رأي العرب والمسلمين المعتدلين، الذين يتحسّسون مواقف الحزب الفائز حيال مجمل القضايا التي تهم شعوب العالم العربي والإسلامي.

ومعلوم أن الانتخابات الأخيرة كانت في أسبابها ونتائجها انتخابات الخروج من الاتحاد الأوروبي، وقد حُسمت لصالح القوى السياسية التي أصرت على الخروج. وهذا الخروج في أهم دوافعه، يترجم موقف اليمين البريطاني من الهجرة والمهاجرين، ومن ضمنهم المسلمون والعرب.

لذا فإن ظاهرة انحياز الأصوليين المسلمين إلى الحزب اليميني تستحق التمحيص، لاسيما وأن هؤلاء، في خيارهم، يتجاهلون حقائق مواقف اليمين البريطاني ليس من قضايا العرب والمسلمين وحسب، وإنما مواقفه المتأففة منهم ومن ثقافتهم حصرا.

وفي الحقيقة، لا تفسر الانتهازية وحدها مواقف هؤلاء الأصوليين، الذين تهون عندهم الأيديولوجيا مقابل الرعاية الاجتماعية التي تساعدهم على البقاء مستريحين اقتصاديا. ففي حسبتهم أن تدفق المهاجرين من سائر أنحاء القارة، إلى بريطانيا، من شأنه أن يخصم من رفاهية المواطن البريطاني، وفي هذه الحال هم يرون أنفسهم مواطنين بريطانيين، وليتهم يرون أنفسهم كذلك، عندما يستمرّون في الترويج لثقافة العنف التي تتهدد أمن سائر المواطنين البريطانيين. فهم يدركون أن الطرف الآخر يناصبهم العداء، وأن حزب المحافظين تحديدا مصاب – باعتراف العديد من قادته – بفكرة "الإسلاموفوبيا" المتجذرة فيه.

وقد اضطر هذا الحزب، أثناء الانتخابات الداخلية على رئاسته، إلى الدعوة علنا إلى التحقيق في هذه الظاهرة. ورحب المسلمون المنضوون في الحزب بذلك القرار. لكن بوريس جونسون نفسه، الذي أيده وصوت له العديد من الأصوليين، تعمد تمييع التحقيق لكي يقتصر على مسألة التحيز والأحكام المسبقة بشكل عام، دون التعمق في مسألة "الإسلاموفوبيا".

> **من أطرف المفارقات، أن إفرايم ميرفس، كبير الحاخامات اليهود في بريطانيا، كان أكثر استنارة من الأصوليين المسلمين في الدفاع عن المسلمين العاديين**

وأقصى ما صرّح به لطمأنة المسلمين هو الدعوة إلى مشهد سياسي يخلو من العنصرية. والمسلمون بشكل عام – ما خلا قطاع عريض من الأصوليين الانتهازيين – يتذكرون أن هذا الرجل نفسه، هو الذي وصف ذات يوم ابتسامات الأطفال السود البريطانيين، بأنها "ابتسامات بطيخ".

بل إن تيريزا ماي التي سلمته المنصب، لم تكن مستعدة لإدانة العنصرية أو التصدي لمن يروّجون لها، ودعت إلى عدم التصدي أو ردع العربات المزودة بمكبرات صوت، والتي تغشى أحياء المسلمين والأفارقة وتهتف "عودوا من حيث جئتم".

وفي فترة ولايتها وتسلمها لوزارة الداخلية، وقعت فضيحة "ويندراش" التي تفجرت عندما تم ترحيل أشخاص من أصول أفريقية كاريبية، ظلما، وبعد أن عاشوا لأكثر من نصف قرن في بريطانيا. لكن حزب المحافظين حماها، ما جعل المسلمين العاديين على قناعة بأن "الإسلاموفوبيا" تستشري في الحزب الاستعماري العتيق، من رأسه إلى أخمص قدميه.

يعلل الأصوليون الانتهازيون الموقف الذي انحازوا فيه إلى هذا الحزب وصوتوا له بكونهم يريدون حث رئيس الوزراء الجديد على النظر بجدية في الأسباب الجوهرية لنشوء هذا الشكل من العنصرية والعداء للمسلمين، وعلى الإصغاء إلى ضحايا "الإسلاموفوبيا" داخل الحزب وخارجه، ورصد مدى انتشار هذه المشكلة التي تتهدد السلم الأهلية، دون الاكتفاء بإجراءات شكلية أو عابرة. بل قالوا إنهم يريدون أن يتبنى رئيس الحزب، منظومة إجراءات تأديبية رادعة وتدابير لإجراء تحقيقات مستقلة، وضمان فاعلية معالجة الشكاوى.

غير أن الأصوليين الانتهازيين، في هذا التعليل، يحاولون معالجة المشكلة بمنطق نتائجها لا بمنطق أسبابها، لذا فإنهم يتجاهلون الواجبات التي يتعين عليهم الاضطلاع بها، وأهمها إحداث تغييرات جوهرية في منهجية خطابهم وموضوعات تربيتهم للناشئة وحضهم على العنف ضد اللاعدو وعابري السبيل.

المسلمون المعتدلون في بريطانيا، يقولون إن جونسون الذي حاز الأغلبية ما زال يخلق إحساسا لدى تجمعات المسلمين بالخوف على مصيرهم. ويقول الملاكم المسلم الباكستاني الأصل هارون خان، وهو منتم إلى حزب المحافظين، "لقد دخلنا فترة الحملة الانتخابية مع مخاوف طويلة الأمد بشأن التعصب في سياستنا وحزبنا الحاكم".

ربما يكون من أطرف المفارقات، أن إفرايم ميرفس، كبير الحاخامات اليهود في بريطانيا، كان أكثر استنارة من الأصوليين المسلمين في الدفاع عن المسلمين العاديين واليهود من رعايا حاخاميته.

قال الرجل في تغريدة على صفحته "قد تكون الانتخابات قد انتهت، لكن المخاوف من عودة معاداة السامية لا تزال قائمة. فلا تزال ظاهرة كره الإسلام والعنصرية وأشكال التحامل الأخرى تصيب مجتمعاتنا، وبات من الأهمية بمكان أن نجمع البلد الآن، ونضمن أن أصوات الناس من جميع أنحاء المجتمع، تُسمع وتُحترم. يجب أن نركز على قيمنا المشتركة وأن نترك الكراهية والتحامل وراءنا".

هنا، تتبدى جلية الفجوة بين خطاب الأصوليين المسلمين، وما فيه من رياء انتخابي لصالح حزب المحافظين وبوريس جونسون، وسلوكهم الثقافي الفعلي خلال فعالياتهم اليومية في المساجد والمراكز الاجتماعية، أي هذه الفجوة التي يحاول كبير الحاخامات اليهود ردمها ولو نظريا، فلم تجد المعالجة نفسها في خطاب الأصوليين المسلمين الذين نظروا لمشروع بوريس جونسون من زاوية واحدة انتهازية، تتعلق بحقوقهم من مفردات الحماية الاجتماعية والإعاشة، مع ضمان السلامة وعدم التعدي عليهم، على الرغم من مطابخ تحضير العنف والتعدي على الآخرين.

غير أن أقبح ما يمكن أن يسمعه المرء من أفواه هؤلاء، هو تبرّؤهم من وفود لاجئين آخرين. وفي هذه النقطة، يفعلون ما فعله الإسرائيليون "الحريديم" وهم انتهازيون بامتياز، ومفعمون بجموح عنفي ضد الفلسطينيين، ويركزون لحُسن الحظ على مستوى حياتهم وثقافتهم العنصرية، ويكرهون الروس ويرون فيهم تهديدا علمانيا لثقافتهم، ويجعلون الدولة التي شجعت على تدفق المهاجرين، تكره المهاجرين الجدد، وتؤسس للأسرلة المترفة. فالأصوليات تتشابه في جموحها وانتهازيتها، وهي التي تكذب وتؤجج الصراعات الاجتماعية وفي دواخلها ترعى العنف المجنون الذي يطال الأبرياء.

صوت الأصوليين الإسلاميين لا يسمع في هذه التظاهرات

سجل المحافظين حافل باتهامات معاداة الإسلام

لندن – يواجه المحافظون البريطانيون اتهامات بالإخفاق في مواجهة المشاعر المعادية للإسلام، فيما يقلل المراقبون من أهمية المراجعة التي أعلن رئيس الوزراء بوريس جونسون عن إجرائها للنظر في التمييز داخل الحزب.

واجه حزب العمال اتهامات واسعة بمعاداة السامية في السنوات الأخيرة، ما ساهم في هزيمته في الانتخابات العامة التي أجريت الأسبوع الماضي. لكن الاهتمام تحول إلى سجل المحافظين.

ونشرت صحيفة الغارديان الشهر الماضي تفاصيل عن 25 من أعضاء مجلس المحافظين المحليين السابقين والمحافظين قالت إنهم نشروا مواد معادية للإسلام وعنصرية على وسائل التواصل الاجتماعي. وتفيد التقارير أن تلك المنشورات شملت دعوات لحظر المساجد، والإشارات إلى المسلمين بوصفهم "همجيين" و"العدو الداخلي".

وأظهر استطلاع أجراه معهد يوغوف لحساب مجموعة "أمل لا كراهية" المناهضة للعنصرية أن 40 بالمئة من أعضاء حزب المحافظين قالوا إن على بريطانيا وضع سياسة للهجرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لقبول عدد أقل من المسلمين. وقال 39 بالمئة إن الإرهابيين الإسلاميين يعكسون عداء واسعا من المسلمين لبريطانيا، بينما قال 43 بالمئة إنهم يفضلون عدم وجود رئيس وزراء مسلم.

وفي الوقت ذاته، أثارت حملة المحافظين لانتخابات رئيس بلدية لندن عام 2016 انتقادات شديدة بعد محاولة ربط مرشح حزب العمال الفائز صادق خان، بالتطرف الإسلامي.

وتنظر "مفوضية المساواة وحقوق الإنسان" البريطانية، في شكاوى ضد حزب المحافظين. ولكنها لم تتخذ قرارا بإطلاق تحقيق رسمي كما فعلت بحق اتهامات معاداة السامية التي ألصقت بحزب العمال.

صدى شعارات المحتجين في العراق ولبنان يحرك الرأي العام الفلسطيني

غضب شعبي متصاعد ينذر بانتفاضة ضد فتح وحماس

رام الله – تتابع الأوساط السياسية الفلسطينية بحذر الانتفاضات التي تجري في العراق ولبنان خوفا من إمكانية انفجار الوضع الشعبي في الضفة الغربية تأثرا بها.

وتحمل الضفة الغربية كل مقومات الانفجار حيث تعاني من انسداد خطير على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية قد يقود إلى ثورة في الداخل الفلسطيني ولا يكون قطاع غزة بعيدا عنها.

وبدأت الشعارات التي ترفع في العراق وسوريا والمطالبة برحيل كل الطبقة السياسية عن الحكم في بغداد وبيروت، تجد صدى لها داخل الرأي العام الفلسطيني الذي يجمع على تحميل حركة فتح وحركة حماس المسؤولية عن حالة التردي التي يعاني منها الأداء السياسي الفلسطيني، سواء على مستوى السلطة الفلسطينية أو على مستوى الإدارة الملتبسة التي تنتهجها حماس في السطوة على قطاع غزة أو في مقاربة مداخل الوحدة الفلسطينية الداخلية.

ويقول القيادي في حركة فتح نبيل عمرو إن القيادة الفلسطينية صارت عاجزة عن اجتراح استراتيجية خلاقة تواجه بها الاستحقاقات الراهنة، معتبرا أن هذه القيادة باتت منتجة لردود موضعية ترفض صفقة القرن أو ترفض الاستيطان أو ترفض ضم الأغوار، إلخ. مكتفية بهذه الوظيفة دون أي بحث عن تطوير عام للعمل الفلسطيني.

ويقول جمال زقوت، مدير مركز الأرض للدراسات والأبحاث، إن حالة عدم ثقة تتنامى داخل الرأي العام الفلسطيني من الطبقة السياسية برمتها وأن هناك "حراكات" داخل المجتمع الفلسطيني، من داخل وخارج الفصائل الفلسطينية، بدأت تتطور وتتداعى لإيجاد البدائل. وأضاف أن من هم داخل الفصائل يتحركون وفق ديناميكية تختلف عن النخب التي تتحكم بمصير الفصائل.

ويدور جدل في قطاع غزة حول الأجندات الخارجية التي تتبعها حركة حماس في تحديد مواقيت الحرب والسلم والمواجهة وعقد الصفقات. كما تقول بعض المصادر إن نقاشا يدور داخل تيارات الحركة حول طبيعة موالاة كل من إيران وقطر وتركيا، بما يتداعى مباشرة على القرارات التي تتخذها الحركة دون الأخذ بالاعتبار المصلحة الفلسطينية. وكشفت المصادر أن مفاجأة عدم مشاركة حركة حماس في الحرب الأخيرة في قطاع غزة وترك حركة الجهاد الإسلامي لوحدها في المواجهة، كما القرار المفاجئ للحركة بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي اقترحها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لا تخضع لتقييم حماس وما تحتاجه المصالح الفلسطينية، بل تخضع لأجندات خارجية خالصة تملي عليها استخدام القوة النارية من عدمها كما المشاركة في الانتخابات من عدمها.

بالمقابل تأخذ بعض الأوساط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس عدم الجدية في الدعوة إلى الانتخابات وفي أنه لم يضطر إلى اقتراح ذلك إلا بعد أن هدّدت الدول المانحة، ولاسيما الأوروبية منها، بوقف مشاركتها في برامج تمويل السلطة الفلسطينية إذا لم يتم تجديد شرعية المؤسسات الفلسطينية بدءا من المجلس التشريعي الفلسطيني. وتقول المعلومات إن الرئيس الفلسطيني كان يعول على رفض حماس المشاركة في هذه الانتخابات بما يخلصه من تهمة رفضه الذهاب إلى هذا الاستحقاق، وأن موقف حماس المفاجئ في القبول بالمشاركة وإسقاط كافة شروطها السابقة في هذا الصدد قد أربك قيادة السلطة في رام الله.

وتقول المصادر إن اشتراط عباس أن تكون القدس جزءا من هذه الانتخابات لتتم في كل الأراضي الفلسطينية، وهدفه إحراج حماس والرأي العام الداخلي الفلسطيني، لاسيما أن التيارات الفلسطينية ستكون رافضة لإقصاء القدس عن تلك الانتخابات.

وفيما يشتمّ بعض المراقبين رائحة مناورة من الرئيس الفلسطيني من وراء طرح الأمر، لفتت بعض المنابر السياسية في رام الله إلى أن طلب عباس من الاتحاد الأوروبي للضغط على إسرائيل للسماح بإجراء الانتخابات في القدس، يكشف عن أن الأوروبيين هم من ضغطوا على السلطة الفلسطينية لإجراء الانتخابات، وأن عباس قذف بالكرة إلى الملعب الأوروبي من جديد للتعبير عن جاهزية الطبقة السياسية الفلسطينية، ولاسيما فتح وحماس، وتحميل أمر تعطيل الانتخابات لإسرائيل.

ولا يمكن تجاوز أمر القدس بغض النظر عن تكتيكات حماس وفتح، وأن استخدام التقنيات يمكّن من مشاركة أهالي القدس في هذه الانتخابات عن بعد، إلا أن وجود صناديق الاقتراع داخل المدينة هو مطلب سياسي وطني، خصوصا بعد التطور السلبي للموقف الأميركي بشأنها.

وسبق أن سمحت إسرائيل بمشاركة القدس في انتخابات سابقة إلا أنهم يستبعدون هذه المرة قبول إسرائيل بالأمر بعد أن اعترفت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وقامت بنقل سفارتها إلى المدينة.

نبيل عمرو

القيادة عاجزة عن ايجاد استراتيجية تواجه بها الاستحقاقات الراهنة

جمال زقوت

الرأي العام الفلسطيني لم يعد يثق في الطبقة السياسية

ويرى هؤلاء أن إسرائيل قد تعتبر أن مشاركة أهالي القدس في الانتخابات ستمثل انتقاصا من السيادة الإسرائيلية على المدينة وكذلك مسا مباشرا بالقرار الأميركي النادر الذي اتخذه الرئيس الأميركي الحالي بشأن المدينة فيما رفض رؤساء الولايات المتحدة السابقون تنفيذ قرار الكونغرس الذي اتخذ في التسعينات بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وكانت مؤسسات استطلاع للرأي داخل المناطق الفلسطينية قد توقعت تقدما لحركة حماس في الضفة الغربية في الانتخابات التشريعية العتيدة، مقابل تقدم لحركة فتح في قطاع غزة.

بيد أن استطلاعات رأي أخرى تحدثت عن تقدم قد يكون مفاجئا لقوى وتيارات مدنية لا تنتمي إلى فتح وحماس بما سيمثل انقلابا داخل المشهد السياسي برمته.

ويتساءل مراقبون حول وظيفة الانتخابات التشريعية داخل صفقة القرن التي قيل إن الإدارة الأميركية ستفرج عنها في العام المقبل. كما تساءلوا حول ما يقف وراء الضغوط التي مارستها قطر على حركة حماس للمشاركة في تلك الانتخابات، وحول إمكانية ممارسة واشنطن لضغوط ما على إسرائيل لتمرير مشاركة القدس في هذه الانتخاب وفق صيغ ما.

وكانت تقارير إسرائيلية قد حذرت من حالة فوضى قد تصيب الضفة الغربية وقطاع غزة جراء الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية الممارسة على كل المناطق الفلسطينية. وباتت حالة الامتعاض تتجاوز مسألة الانقسام بين حركتي حماس وفتح وبين قطاع غزة والضفة الغربية. ورأت هذه التقارير أن على إسرائيل ألّا تُفاجَأ باندلاع انتفاضة ضد الحالتين الفلسطينية والإسرائيلية مذكرة أن بذور هذا الانفجار هي أكثر حضورا من تلك التي بسببها انفجر الوضعان العراقي واللبناني. وأشارت إلى أن الرأي العام الفلسطيني يراقب يوميا بشغف واهتمام مجريات الانتفاضة في البلدين وأن عدوى الأمر لن يتأخر ليصيب الداخل الفلسطيني.

وضع فلسطيني يحمل كل مقومات الانفجار